World Customs Organization

تقرير التجارة غير المشروعة

2018

www.wcoomd.org

أ

القسم ٦

الأمن

مقدمة

قررت منظمة الجمارك العالمية، رداً على العدد الكبير لضحايا الإرهاب، الذي بلغ ذروته في عام 2014 بوقوع ما يقرب من 35,000 حالة وفاة متعلقة بالإرهاب؛ (مؤشر الإرهاب العالمي 2018[1]) اتخاذَ إجراء فعّال من خلال إصدار قرار بونتا كانا في كانون الأول/ ديسمبر 2015، الذي يُبرز الدور الهام الذي تلعبه إدارات الجمارك بوصفها خط الدفاع الأول في ضمان أمن الحدود ومكافحة الأعمال الإرهابية. وعلى الرغم من أن الوفيات الناجمة عن أعمال الإرهاب انخفضت منذ عام 2014 (وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي 2018)[2] فقد وقع أكثر من 2000 هجوم إرهابي في 2018، ما تسبّب بما يقرب من 10,000 حالة وفاة في جميع أنحاء العالم (شركة إيسري ESRI لنُظُم المعلومات الجغرافية)[3].

ونتيجة لهذا التهديد المستمر، يواصل برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالأمن كجزء من مبادراته الخمس التي تركّز على الأمن وهي:

1. تعزيز الوسائل الفعالة لمراقبة المسافرين بهدف تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال استخدام أنظمة الاستهداف الخاصة بالمعلومات المسبقة عن المسافرين API وسجلّات أسماء المسافرين PNR، مثل نظام تقييم السفر العالمي (GTAS) التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
2. مواجهة التهديد الذي تشكّله العبوات الناسفة من خلال أنشطة برنامج الدرع العالمي (PGS) التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
3. مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMDs) من خلال أنشطة تفعيل نظام مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية (STCE) التابع لمنظمة التجارة العالمية.

الصور أ، ب: حقوق النشر: iStock

ب

4. تقييد التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تقديم التدريب المناسب لإدارات الجمارك على مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

5. مكافحة تمويل الإرهاب من خلال إجراء عمليات تستهدف تهريب المبالغ النقدية الكبيرة وغسل الأموال من قبل من يشتبه بكونهم إرهابيين.

وبالإضافة إلى الأنشطة السابقة، تشارك منظمة الجمارك العالمية بنشاط أيضاً، وكجزء من هذه المبادرات الخمس، مع الشركاء الدوليين مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والعديد من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى لضمان مشاركة الجمارك في مختلف المبادرات الدولية المعنيّة بالأمن. وقد أصبحت منظمة الجمارك العالمية في عام 2018 من الأطراف الموقعة على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يضم 36 كياناً من هيئات الأمم المتحدة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وذلك للمساعدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما تشارك منظمة الجمارك العالمية كجزء من هذا الاتفاق في العديد من مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات وتعمل كرئيس مشارك لمجموعة العمل المعنية بإدارة الحدود وإنفاذ القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب.

في نسخة تقرير التجارة غير المشروعة لعام 2018، أبلغت 43 دولة عن 2849 حالة فريدة تتعلق بتهريب الأسلحة والذخائر، ويمثّل هذا انخفاضاً في عدد الحالات المبلغ عنها والدول التي أبلغت عن بيانات الأسلحة والذخيرة في عام 2017، والذي يتضمن بيانات من 50 دولة يبلغ مجموعها 3232 قضية فريدة.

وقد مثّلت هذه الحالات التي بلغ عددها 2849 حالة 5512 عملية مصادرة وأسفرت عن استعادة 747,178 مادة من مواد الذخيرة أو مكوناتها و319,393 قطعة سلاح أو مكوناتها تتنوع ما بين الأسلحة النارية والألعاب النارية. اعترض ضباط الجمارك هذه المواد في المطارات ومحطات القطار والمعابر الحدودية ونقاط التفتيش الداخلية. لم تنتج غالبية عمليات مصادرة الأسلحة عن عمليات واسعة النطاق لتهريب الأسلحة. كان متوسط عدد المواد التي تم استردادها في كل عملية مصادرة 193 قطعة، تشمل الأسلحة و/ أو الذخيرة. وكان متوسط عدد قطع الذخيرة المصادرة لكل حالة 352، في حين بلغ متوسط عدد الأسلحة النارية أو أسلحة القطع/ الطعن التي تم ضبطها بمعدل 115 لكل حالة.

انخفض عدد الحالات المبلغ عنها والمتعلقة بالأسلحة والذخائر من عام 2017 إلى 2018 بنسبة 15٪ منخفضة من 3,352 إلى 2 ,849، في حين انخفض عدد المواد المضبوطة من 5,728,662 إلى 1,066,571، بانخفاض قدره 81.3٪. تكمن الأهمية في أن هذا الانخفاض الحاد في المواد المضبوطة جاء في الغالب نتيجة للانخفاضات الحادة في فئات محدودة فقط، مثل الألعاب النارية وأجهزة إطلاق الألعاب النارية.

ولا بد من الانتباه لتحذيرين مهمَّين عند النظر في الاتجاهات التي تمت مناقشتها في هذا القسم. أولاً، تكون جميع الاستنتاجات صالحة وتامة وفقاً لبيانات الحالة والمصادرة المقدّمة وفقاً لتقدير إدارات الجمارك الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية. وهناك العديد من الأسباب التي قد تجعل إدارات الجمارك تختار عدم الإبلاغ عن معلومات معينة من بياناتها تتعلق بالتحقيقات الجارية والتي لا بد من الحفاظ على

[1] http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/12/Global-Terrorism-Index-2018-1.pdf
[2] http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/12/Global-Terrorism-Index-2018-1.pdf
[3] https://storymaps.esri.com/stories/terrorist-attacks/

الشكل 1: عدد حالات الأسلحة والذخائر حسب البلد 2017-2018

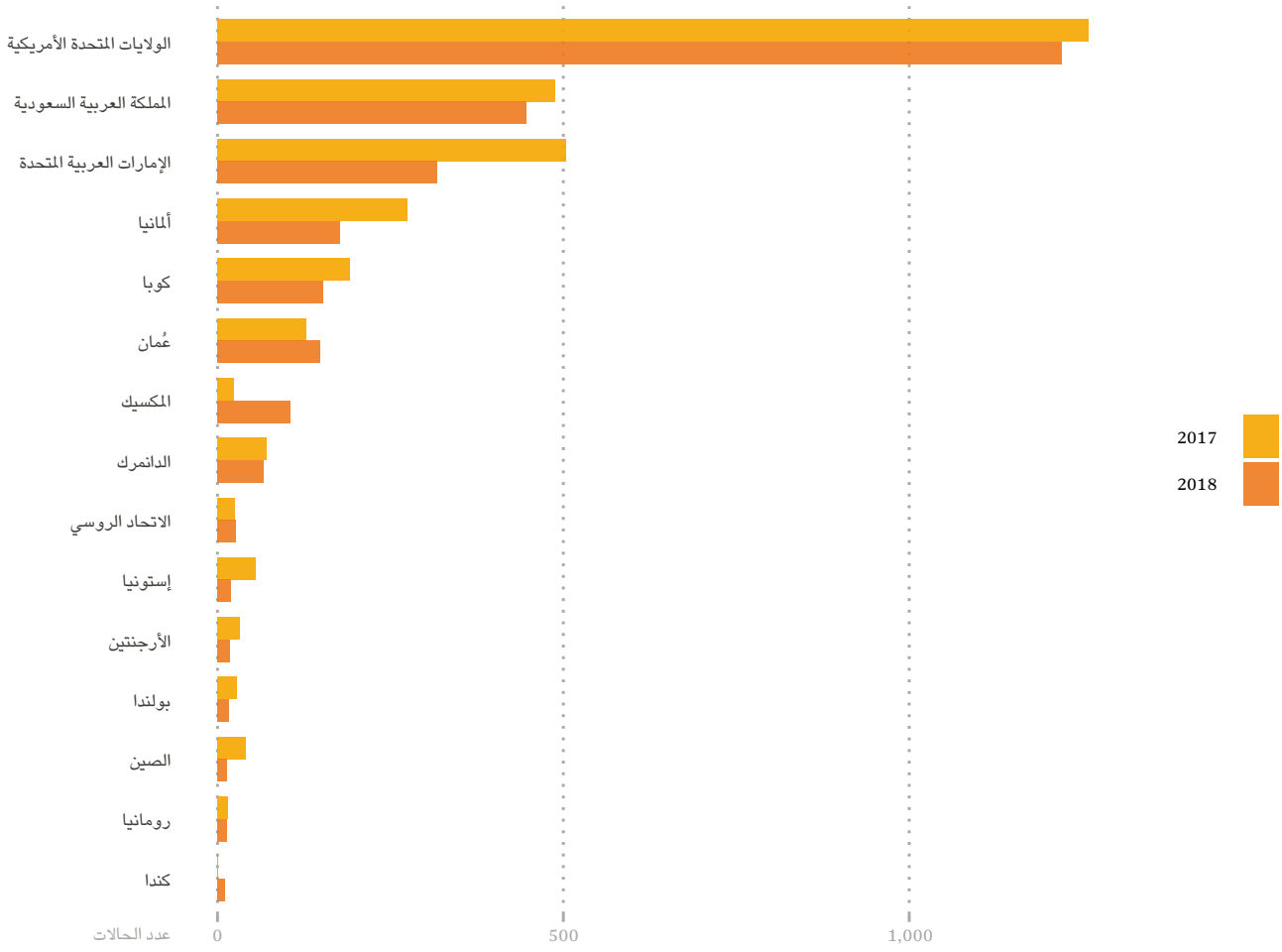

سرّيتها. قد لا تقدّم الأرقام الواردة في هذا القسم بالضرورة نظرة شاملة لاتجاهات التجارة العالمية غير المشروعة بالأسلحة والذخيرة.

ثانياً، يمكن أن تكشف الزيادات الواضحة في فئات معينة عن زيادة فعالية ضباط الجمارك بدلاً من زيادة حقيقية في تهريب الأسلحة والذخيرة.

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين:

1. الاتجاهات العامة في الاتّجار بالأسلحة والذخيرة.
2. البرامج والمشاريع والعمليات.

١. الاتجاهات العامة للاتجار بالأسلحة والذخائر

يقارن الشكل 1 بين أعداد قضايا الأسلحة والذخيرة المرفوعة في أكثر من 15 بلداً في الإبلاغ عن هذه القضايا في عامي 2017 و2018. رفعت أعلى الدول في الإبلاغ عن هذه القضايا 3137 حالة إلى منظمة الجمارك العالمية في 2017 و2755 حالة في 2018، بانخفاض قدره 12.2٪. ويمثل هذا الانخفاض عدداً أقل من الحالات المبلغ عنها في العديد من البلدان: إذ أبلغت الدول الخمس صاحبة أعلى رقم من القضايا في عام 2018 (الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وألمانيا وكوبا) وسطياً عن حالات أقل بنسبة 20.9٪ في عام 2018 عن الحالات التي تم الإبلاغ عنها في 2017. وكانت الإمارات

الشكل 2: عدد مصادرات الأسلحة والكمية المصادرة حسب النوع، 2017-2018

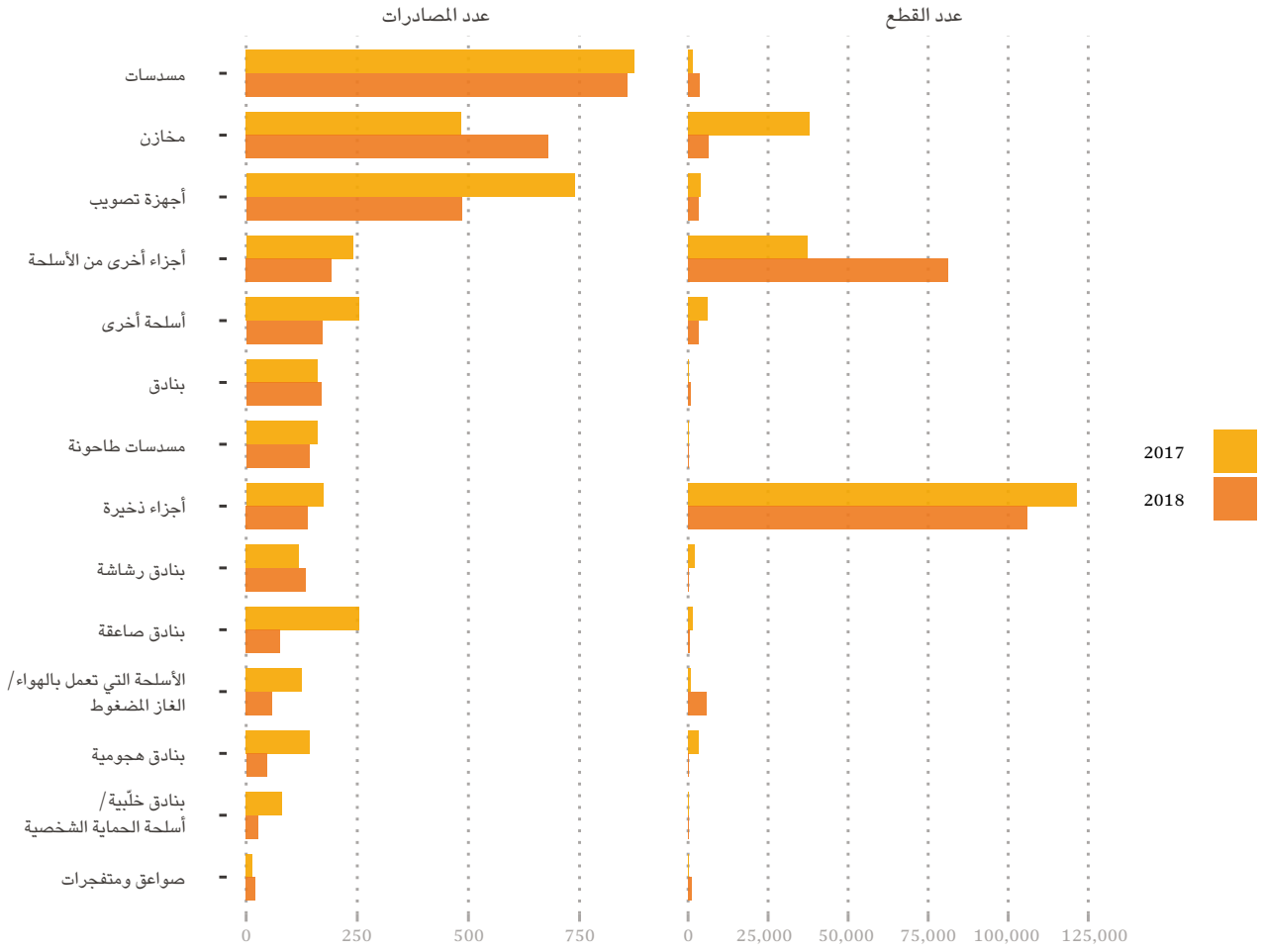

العربية المتحدة من بين أكثر هذه البلدان التي حققت انخفاضاً نسبياً في الحالات المبلغ عنها بين عامي 2017 و2018 (انخفاض بنسبة 37.1٪)، بينما شهدت الولايات المتحدة أقل انخفاض نسبي في الحالات المبلغ عنها (انخفاض بنسبة 3٪ فقط).

ومن بين الدول المدرجة في الشكل 1، أبلغت أربع دول فقط (عُمان والمكسيك والاتحاد الروسي وكندا) عن حالات اتجار في عام 2018 أكثر من عام 2017، حيث أعلنت المكسيك عن أكبر زيادة في الحالات قافزة من 24 حالة في عام 2017 إلى 106 في عام 2018. كما هو الحال مع جميع التغييرات الموضحة في الشكل 1، قد تعكس هذه النتيجة تغييرات في الإجراءات الجمركية أو قد تشير إلى ارتفاع في الاتجار بالأسلحة والذخيرة.

يقارن الشكل 2 عدد المصادرات وعدد الأسلحة التي تم ضبطها لعامي 2017 و2018. (نظراً لوجود الكثير من المضبوطات وقطع الأسلحة المصادرة في حالات تتعلق بالذخيرة وأسلحة القطع والطعن والألعاب النارية وأجهزة المفرقعات النارية. ويقدم الشكل 3 بيانات هذه الفئات على نحو منفصل). وتنطوي معظم المصادرات المبيّنة في الشكل 2 على حظر المسدسات أو المخازن أو أجهزة التصويب، إذ تمثل هذه الفئات الثلاث 54 ٪ من المصادرات الممثلة في عام 2017 و63 ٪ من المصادرات الممثلة لعام 2018. وفي الوقت نفسه، لم تكن المسدسات والمخازن وأجهزة التصويب أكثر المواد التي تم الاستيلاء عليها. وكانت الفئة التي تحتوي على أكبر عدد من قطع السلاح الفردية المصادرة في كل من عامي 2017 و2018 هي فئة أجزاء الذخيرة التي تمُثل 121, 232 قطعة تمت مصادرتها في عام 2017 و105,898 قطعة في عام 2018.

الشكل 3: عدد الذخائر، وأسلحة القطع والطعن، والأسلحة النارية وأجهزة المفرقعات النارية المصادرة والكمية المصادرة، 2018-2017

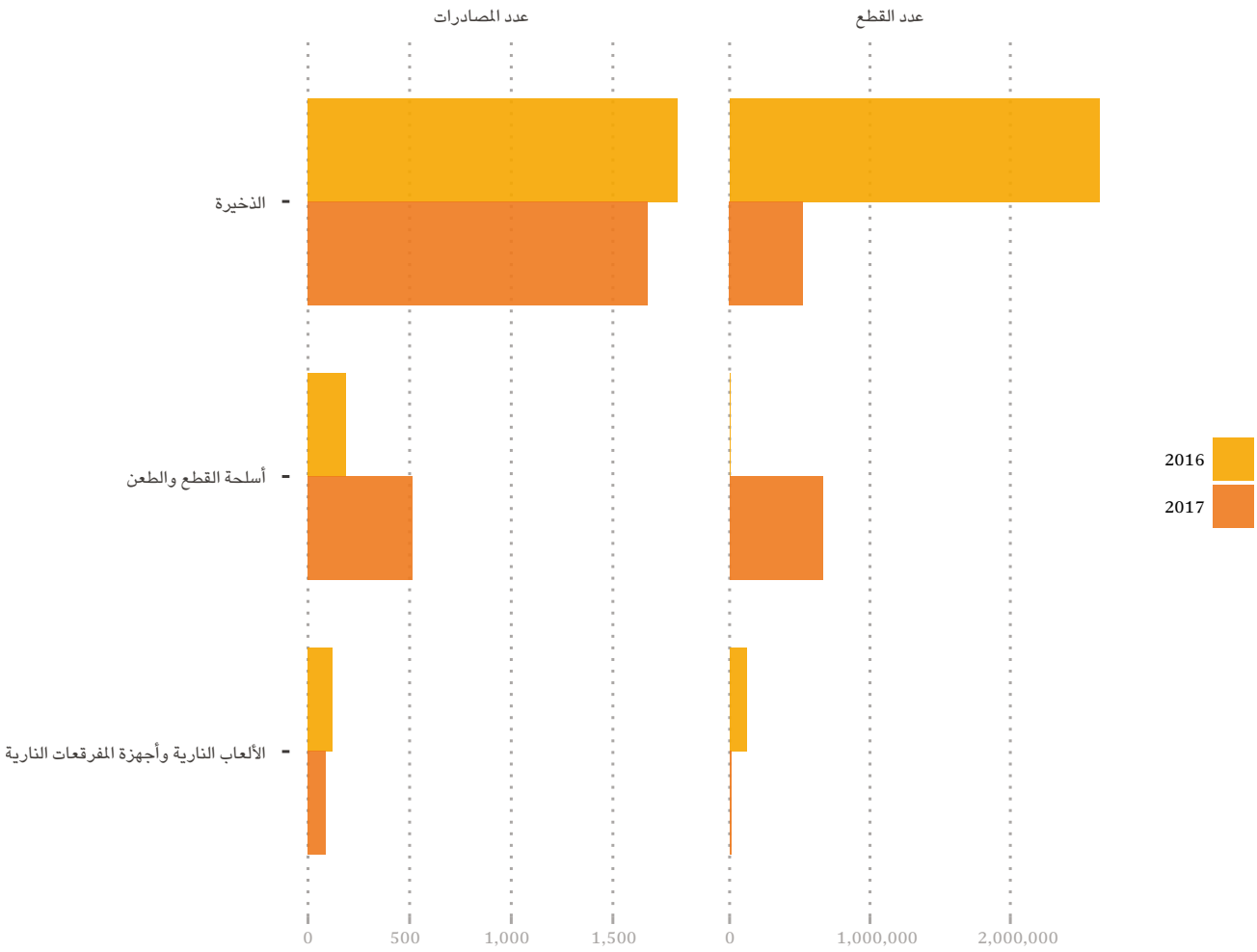

بين عامي 2017 و2018، كان هناك اختلاف كبير في اتجاهات المصادرات بين فئات الأسلحة النارية الفتاكة مثل البنادق والبنادق الرشاشة والبنادق الهجومية. بينما زادت مصادرات البنادق الرشاشة بنسبة 12.6 ٪، مرتفعة من 119 إلى 134، انخفض عدد البنادق الرشاشة المضبوطة بنسبة 85.5 ٪، منخفضاً من 2,028 في عام 2017 إلى 293 قطعة فقط في عام 2018. في نفس الإطار الزمني، انخفض عدد مصادرات البنادق الهجومية بنسبة 67.8 ٪، منخفضاً من 143 إلى 46 قطعة، وانخفض عدد البنادق الهجومية المضبوطة بنسبة 97.5 ٪، منخفضاً من 3174 إلى 78 قطعة. وأخيراً، ازداد عدد مصادرات البنادق بنسبة متواضعة 5.6٪ من 160 إلى 169، في حين ارتفع عدد البنادق المضبوطة بنسبة 194.5٪ من 257 إلى 757 قطعة.

يتناول الشكل 3 الذخيرة وأسلحة القطع والطعن والألعاب النارية وأجهزة المفرقعات النارية، ويقارن عدد المصادرات وعدد القطع المضبوطة بين عامي 2017 و2018. في عام 2018، أدت المصادرات التي بلغت 2,311 والمرتبطة بهذه الفئات الثلاث إلى استرداد 854,981 قطعة. وشكّلت الذخيرة أكبر عدد من المصادرات بين هذين العامين، مع نمو إجمالي بنسبة 18 ٪ (من 1,543 إلى 1,822)، في حين تمُثِّل أيضاً معظم القطع المضبوطة (التي بلغ عددها 641,280) من بين الفئات الثلاث. وفي المتوسّط، صادرت السلطات 352 قطعة ذخيرة في كلّ عملية مصادرة، مع معدل أعلى من المتوقع لكل حادث، وذلك لأن عدداً قليلاً من المصادرات تضمَّن كميات كبيرة من الذخيرة، بينما تضمّنت

أبرزُ المعلومات المتعلقة بالأعضاء: جمارك أذربيجان تكتشف ١٢٤ محاولة لتهريب أسلحة وذخائر إلى البلاد

كشفت لجنة الجمارك الحكومية في جمهورية أذربيجان في عام 2018 عن 124 محاولة لتهريب الأسلحة والذخائر إلى البلاد. تشمل طرق الإخفاء الشائعة ما يلي: التهريب في حقيبة اليد (36٪) وفي البريد (29٪) وفي المركبات (25٪). يقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن الطرق الأكثر استخداماً لتهريب الأسلحة إلى أذربيجان خلال عام 2018.

المصدر: المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخبارية لدول رابطة الكومنولث المستقلة RILO CIS.

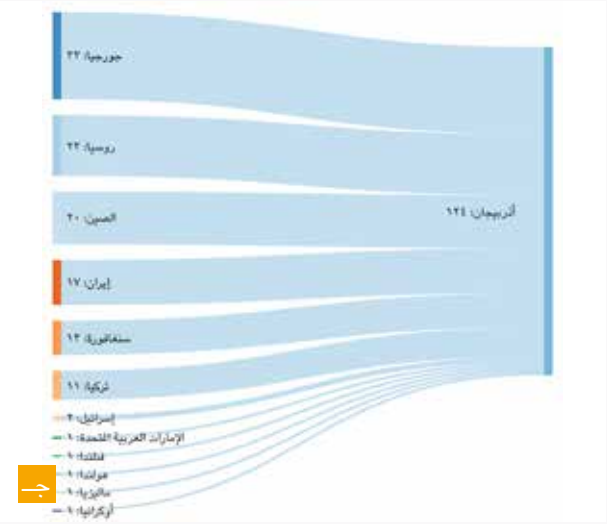

جـ

دائرة الجمارك الاتحادية الروسية تضبط مسدساً مخفياً في آلة موسيقية

باشرت دائرة الجمارك الاتحادية الروسية دعوى جنائية بشأن الاتجار غير المشروع بالمسدس ماغنوم 44) الذي تم إخفاؤه في المعدات الصوتية في طرد بريدي من الباراغواي.

المصدر: المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخبارية لدول رابطة الكومنولث المستقلة RILO CIS.

د

هـ

1,366عملية مصادرة للذخيرة أقل من 100 قطعة، وتضمّنت 90 عملية مصادرة 1000 قطعة أو أكثر. وقد تراجعت الألعاب النارية وأجهزة المفرقعات النارية عن الذخيرة من حيث عدد القطع المضبوطة في عام 2018 (195,977)، بانخفاض إجمالي بنسبة 95.5٪ منذ عام 2017، حيث تمت مصادرة 4, 424,13 قطعة.

شكّلت عملية مصادرة واحدة في عامَي 2017 و2018 الغالبية العظمى من القطع المضبوطة. وقام ضباط الجمارك في الكويت بعملية ضبط شكّلت 97.6٪ من الألعاب النارية وأجهزة المتفجرات النارية التي صودرت خلال عام 2017، في حين مثّلت مضبوطات الضباط الألمان (التي بلغت 140,605 قطعة) 71٪ من إجمالي عدد القطع المضبوطة لهذه الفئة في عام 2018.

ج: تدفق الأسلحة إلى أذربيجان. المصدر: الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية.
الصور: د،هـ: دائرة الجمارك الاتحادية الروسية.

الشكل 4: عدد الأسلحة والذخائر المصادرة وكمياتها بحسب النوع وطريقة النقل، 2018

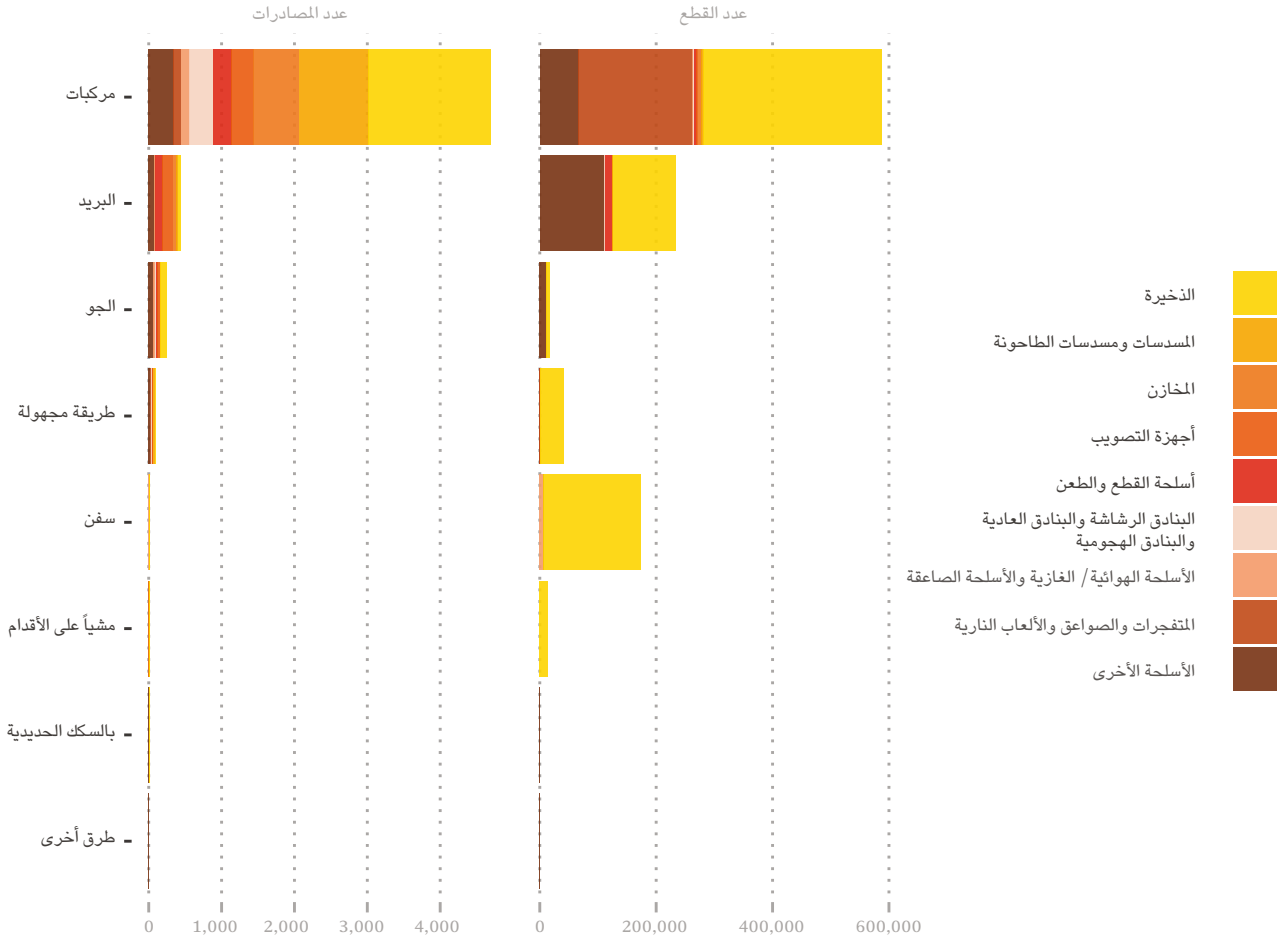

يبيّن الشكل 4 عدد المضبوطات وكمية قطع الأسلحة والذخيرة التي تم ضبطها حسب النوع وطريقة النقل في 2018. ونُقلت القطع من كل فئة من الأسلحة والذخائر عن طريق ثلاث طرق للنقل (بالمركبات، أو جواً أو بواسطة البريد)، أما الذخيرة والمواد من الفئة الأخرى فقد تم توثيق نقلها من خلال السكك الحديدية فقط.

من بين 5,512 عملية مصادرة للأسلحة والذخائر في عام 2018، مثّلت عمليات النقل بواسطة المركبات ما نسبته 85.1٪ أي (4,693) عملية، بينما بلغت نسبة عمليات النقل بواسطة البريد 7.9٪ فقط، أي (439) عملية. وتتضمن الذخيرة أكثر من ثلث مضبوطات المواد المنقولة بواسطة المركبات أي نسبةُ (35.7٪)، أما ما يقرب من ثلث المضبوطات التي تنقل عبر البريد ونسبتها (33.2٪)، فتتضمن أجهزة التصويب. وشكّلت الفئات الثلاث الأولى المتعلقة بمضبوطات المركبات (الذخيرة والمسدسات ومسدسات الطاحونة والمخازن) إجمالياً 69.2 ٪ من المضبوطات لهذا النوع من النقل.

وبلغ متوسط عدد قطع الذخيرة المصادرة لكل مركبة 182 قطعة؛ ووصل متوسط عدد القطع المضبوطة من جميع الفئات الأخرى لكل مركبة مضبوطة 93 قطعة.

وفي حين كان عدد عمليات مصادرة البريد والسفن أقل نسبياً، كثيراً ما أفضت كل من هذه الحوادث إلى استعادة عدد غير متناسب من الأسلحة والذخائر. ونظراً لأن مواد الذخيرة عادةً ما تمثل النسبة الأكبر من عمليات المصادرة والضبط، فإن من المثير للاهتمام أن يجري التعامل معها على نحو منفصل. وعلى سبيل المثال، بلغت مضبوطات عمليات النقل بالبريد في المتوسط 2774 مادة من مواد الذخيرة، ولم يتجاوز متوسط مواد المنتجات الأخرى سوى 312 فقط. كما أسفرت عمليات مصادرة السفن عن متوسط 373,33 قطعة من الذخيرة، في حين سجّلت ما متوسطه 486 قطعة من المنتجات الأخرى. وعلى الرغم من أن 0.3٪ فقط، أي (17) عملية من عمليات مصادرة الأسلحة ترتبط بالسفن، فقد بلغت عمليات الضبط في السفن 16 ٪ من جميع الأسلحة التي تم ضبطها في عام 2018.

دراسة الحالة ا. السلطات الفرنسية تصادر مخزوناً كبيراً من الأسلحة القديمة والعسكرية

نفّذت سلطات إنفاذ القانون الفرنسية أكبر عملية مصادرة للأسلحة النارية في عام 2018 في 14 شباط/ فبراير من ذلك العام. اكتشف ضباط الجمارك طرداً مشبوهاً أُرسل من فرنسا إلى هولندا في 8 شباط/ فبراير، ووجدوا أن الطرد يحتوي على بندقية بسبطانة ملساء. وقد أرشد هذا السلطات إلى البحث عن سيارة المرسل ومنزله ومنشأة التخزين المستأجرة. وجدت السلطات في سياق هذا التحقيق أن الرجل، الذي كان بائع سلع رياضية وصانع أسلحة غير مرخص، يمتلك كمية كبيرة من الأسلحة النارية. لم يتمكن صاحب هذه الأسلحة من تقديم التصاريح المطلوبة لإثبات المِلكية فاعتقلته السلطات.

ومن بين المواد التي ضبطتها أجهزة إنفاذ القانون 488 قطعة سلاح ناري، تضمّنت مجموعة متنوعة من البنادق والمدافع الرشاشة، و5000 طلقة ذخيرة، و1309 قطعة ملحقات ومكونات للأسلحة، و13 قنبلة يدوية. وقد تضمن المستودع أيضاً ورشة عمل لإصلاح الأسلحة المعطّلة وإعادة تشغيلها.

وتوثق الصور التي أصدرتها الجمارك الفرنسية الحجم الكبير للبنادق الطويلة المضبوطة، من بنادق الصيد والبنادق الرشاشة إلى الأسلحة العسكرية القديمة الأثرية. يبدو من الصور أن المكونات والملحقات تتضمن حوامل ثلاثية القوائم لعدد من البنادق الآلية التي تُذخَّرُ بالحزام.

تعد هذه الحالة حالة غير معتادة لأن الأسلحة لم يتم ضبطها أثناء عملية العبور والنقل. وتمثل هذه الحالة واحدة من 73 حالة داخلية تم الإبلاغ عنها في 2018، وواحدة من 38 حالة فقط تضمنت أسلحة نارية. بدأت هذه القضية بضبط سلاح واحد فقط أدى إلى استعادة ما يقرب من 500 سلاح ناري غير مشروع، مما يدل على الأثر الوقائي المحتمل لتطبيق الجمارك.

و

ز

المصادر

- قناة BFMTV الإخبارية الفرنسية، مدينة بولوني سور مير: ضبط 488 قطعة سلاح إضافة إلى 100 كيلوغرام من الذخائر من صانع أسلحة سابق.، https://www.bfmtv.com/police-justice/boulogne-sur-mer-488-armes-et-plus-de-100-kilos-de-munitions-saisies-chez-un-ex-armurier-1373414.html، آخر دخول في 9 آب/ أغسطس 2019.
- التلفزيون الفرنسي، وكالة فرانس برس، مدينة بولوني سور مير: ضبط 488 قطعة سلاح إضافة إلى 100 كيلوغرام من الذخائر من صانع أسلحة سابق، https://france3-regions.francetvinfo.fr/hauts-de-france/pas-calais/boulogne-mer/boulogne-mer-488-armes-plus-100-kg-munitions-saisies-ex-armurier-1423809. html, accessed 9 August 2019.

الصور: و، ز: الجمارك الفرنسية.

الشكل 5: عدد حالات ضبط الأسلحة والذخائر حسب إجراءات الجمارك والبلد، 2018

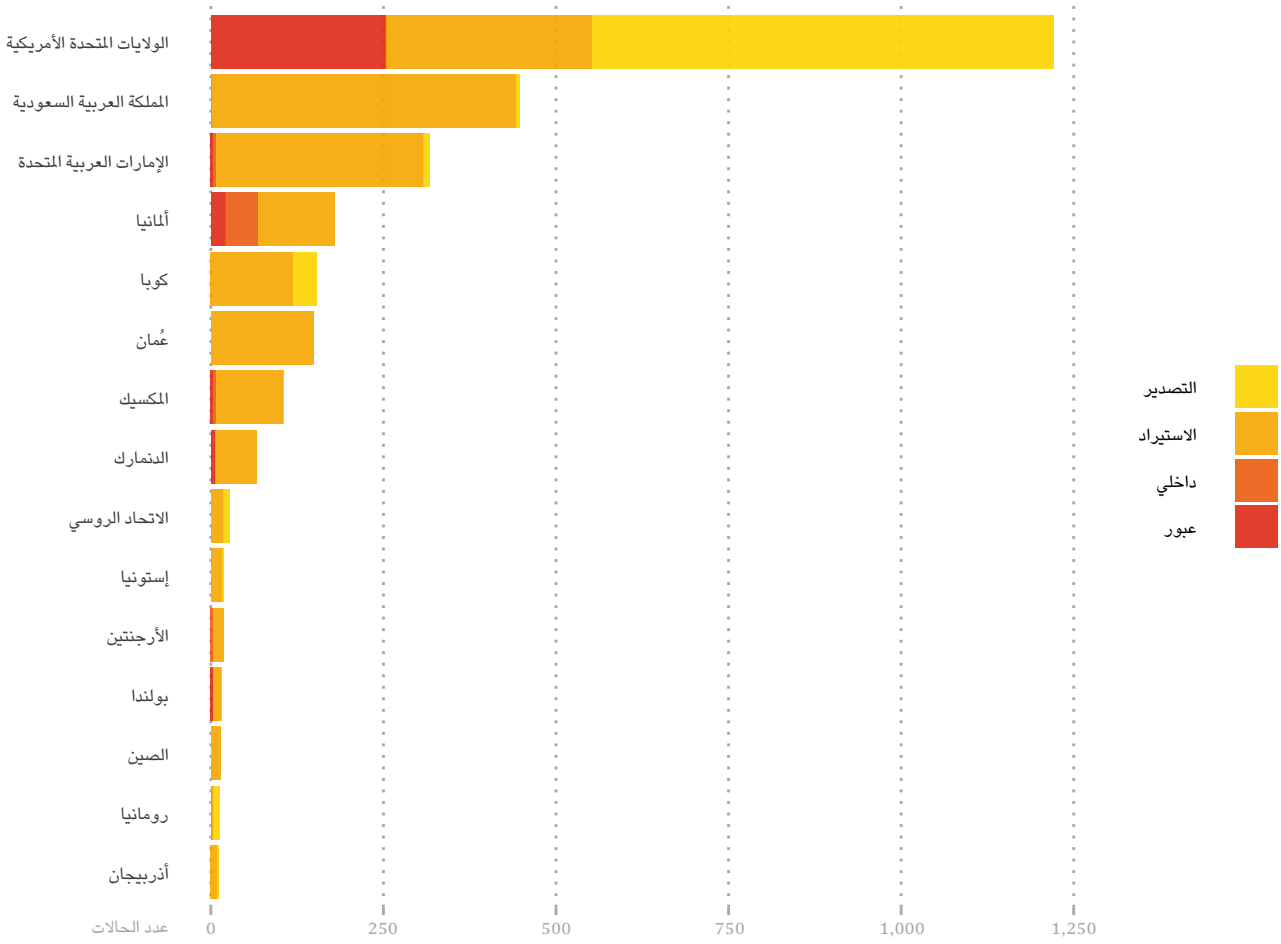

يعرض الشكل 5 أفضل 15 دولة أبلغت عن قضايا ضبط الأسلحة والذخائر في 2018، بالإضافة إلى الاتجاه الذي كانت تتحرك فيه الشحنات عندما تم اعتراضها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى الدول التي أبلغت في عام 2018 (1,221حالة)، والمملكة العربية السعودية (447 حالة) والإمارات (317 حالة). وقد أبلغت هذه البلدان الثلاثة مجتمعة عن 72٪ من 2775 حالة مدرجة في الشكل 5.

ومن بين هذه البلدان الـ 15، أبلغت 13 دولة عن معظم قضاياها أثناء عملية استيرادها؛ أما الولايات المتحدة ورومانيا فقط أبلغتا عن معظم قضاياهما أثناء التصدير. وإجمالاً، أُبلِغ عن 61٪ من الحالات المدرجة في الشكل 5 بوصفها حالات استيراد، لذلك تتفق هذه النتيجة مع الاتجاهات الخاصة بمضبوطات الأسلحة خلال عام 2017 واتجاهات مضبوطات السلع المهربة المحظورة على نحو أعم في عامي 2017 و2018. ومن بين هذه البلدان الـ 15 الأعلى في حالات الإبلاغ، أبلغت الصين وعُمان فقط عن نوع واحد من الإجراءات الجمركية يتمثّل حصرياً في (حالات الاستيراد).

وأبلغت 5 دول فقط من الدول الـ 15 الأعلى في حالات الإبلاغ عن أي حالات خلال الإجراءات الجمركية الداخلية، إذ شكلت ألمانيا العدد الأكبر من الحالات والذي بلغ (47). وبالمثل، أبلغت ثمانية بلدان فقط من هذه البلدان الـ 15 عن حالات عبور، إذ تُمثل الولايات المتحدة العدد الأكبر من حالات العبور، إذ أبلغت عن 253 حالة من هذه الحالات في عام 2018.

دراسة الحالة ٢. ضبط لأسلحة نارية وذخيرة وملحقات في نوغاليس بالمكسيك

في 25 أيلول/ سبتمبر، ضبطت السلطات في المكسيك 2018، 24 بندقية وأكثر من 6000 طلقة ذخيرة في قضية واحدة في نوغاليس، في سونورا. وأوقف مسؤولو الشرطة الاتحادية شاحنة بيك آب شيفروليه عند معبر دينيس ديكونسيني الحدودي، بعد أن حاول السائق إقناع الشرطة بعدم تفتيش سيارته. وقد وافق السائق في النهاية على تفتيش الشرطة حيث اكتشف الضباط البنادق والذخيرة وكذلك المخازن وملحقات الأسلحة النارية ومكوناتها في أرضية تحميل البضائع في الشاحنة.

ساعد في ضبط الأسلحة وتوثيقها خمس وحدات من الشرطة الفيدرالية مدعومين بأفراد من الجيش المكسيكي، وبضباط دوريات من دائرة إدارة الضرائب (SAT). وقرّر ضباط إنفاذ القانون أن السائق لم يمتلك الوثائق القانونية اللازمة للأسلحة النارية التي كان ينقلها عبر الحدود. وكان من بين البنادق التي ضُبطت عشرين بندقية من عيار 5.56، بينما لُقّمت البنادق الأخرى بـ .308 و223.، وتبّين أن عدداً من هذه البنادق كانت بنادق هجومية من طراز AR-15 صانعها مجهول.

وشملت القطع الأخرى التي تم ضبطها مخازن عالية السعة من مختلف العيارات، وحوالي 6173 طلقة ذخيرة تتراوح من العيار .22 إلى العيار 303. وشملت القطع الأخرى قضبان تركيب ومعدّات تعديل وأنوار تكتيكية وهراوات ومكونات الحركة.

وأبلغ ضباط الجمارك الأميركيين والمكسيكيين في منطقة نوغاليس الحدودية في 2018 عما بلغ مجموعه 167 عملية مصادرة قادت إلى ضبط 86 سلاحاً نارياً و30.283 قطعة ذخيرة ومكونات وملحقات. وضمّت الأسلحة النارية المضبوطة في هذه المنطقة مسدسات عيار 9 ملم وبنادق AR-15، بما في ذلك بندقية واحدة على الأقل غير مسجلة ولا تحمل رقماً تسلسلياً.

ح

ط

المصادر

- El Imparcial, Frenan armamento en garita de Nogales, https://www.elimparcial.com/sonora/nogales/Frenan-armamento-en-garita-de-Nogales-20180926-0154.html, آخر دخول في 9 آب/ أغسطس 2019.
- Nuevo Día, Incautan federales 24 rifles de asalto y miles de cartuchos, http://nuevodia.mx/impresoi/edicionimpresa20180927.pdf, آخر دخول في 9 آب/ أغسطس 2019

الصور: ح، ط: حقوق النشر: Nuevo Día.

الشكل 6: النسبة المئوية للمضبوطات حسب طريقة الكشف عنها 2018

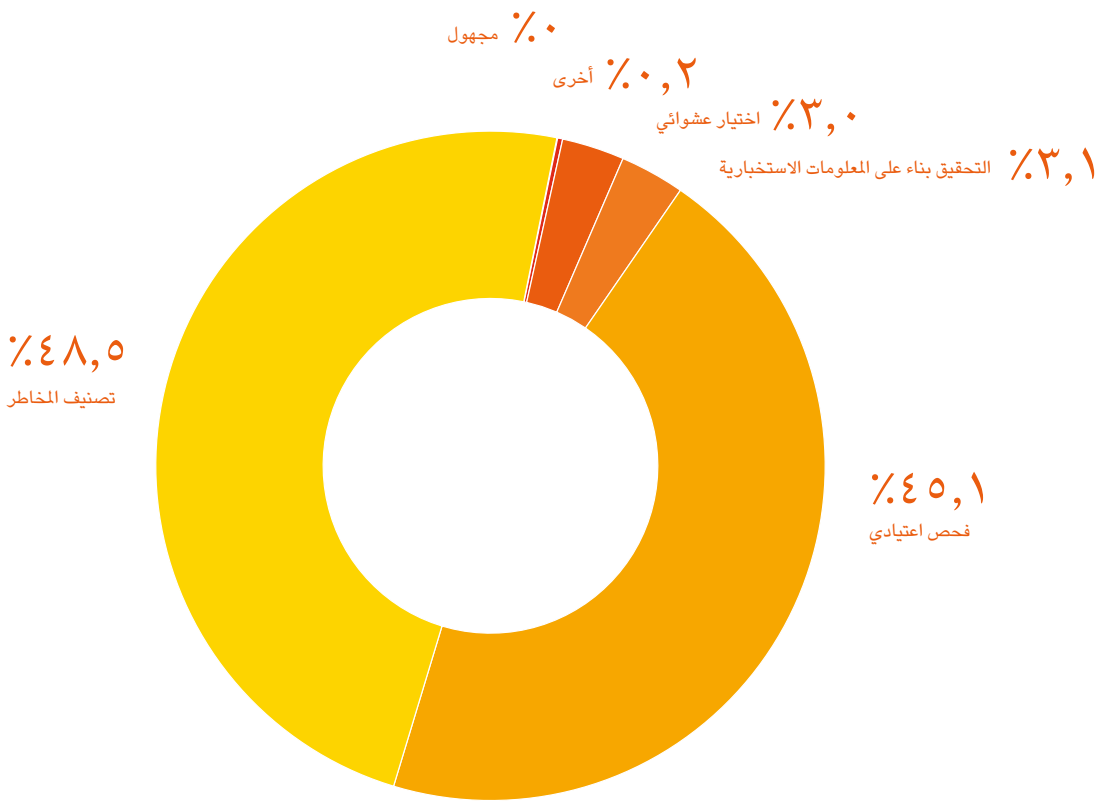

يبيّن الشكل 6 نسبة طرق الكشف المختلفة المستخدمة في الحالات المبلغ عنها في 2018. وكان تصنيف المخاطر والفحص الاعتيادي أكثر طريقتين شيوعاً لهذا العام في الكشف عن الأسلحة، فقد ظهرتا في 48.5٪ و45٪ من الحالات على التوالي. واعتمد ضباط الجمارك على تصنيف المخاطر في 1,382 حالة من الحالات التي تم الإبلاغ عنها، أي التقييم الدقيق لمؤشرات النشاط غير المشروع المحتمل، للشروع في المصادرة. وأسفرت هذه الحالات عن مصادرة 414,820 قطعة سلاح وذخيرة. وفي الوقت نفسه، استخدم الفحص الاعتيادي في 1,248 حالة، ما أدى إلى مصادرة 599,672 قطعة. ومثّل التحقيق القائم على المعلومات الاستخبارية طريقة الكشف التي اعتمدت في 3.1٪ فقط من الحالات (89 حالة)، واستُعمل الاختيار العشوائي في 3٪ فقط من الحالات (86)، واستخدمت طرق أخرى في 0.2٪ فقط من الحالات، (7 حالات)، وفي حالة واحدة فقط وُصِفَت طريقة الكشف المبلغ عنها بأنها مجهولة. وقد أسفرت هذه الأساليب الأربعة إجمالياً عن استعادة 1,054,951 قطعة من الأسلحة والذخيرة في 2018.

يبيّن الشكل 7 نسبة المضبوطات لكل نوع من الأسلحة أو الذخائر التي أبلغ عنها كل بلد سجّل مصادرة واحدة على الأقل في عام 2018. وأبلغ 25 بلداً، من بين البلدان الـ 43 المدرجة في الشكل البياني عن خمس مصادرات أو أكثر. وتمثل الذخيرة من المضبوطات المتعددة عموماً (33٪)؛ كما هي مبينة في الشكل 6، أي الفئة الأعلى من المضبوطات بالنسبة لثلاثة من البلدان الخمس الأولى في الإبلاغ عن الحالات في عام 2018 (الولايات المتحدة والمكسيك وكوبا).

الشكل 7: نسبة مصادرة الأسلحة والذخائر حسب النوع والبلد، 2018

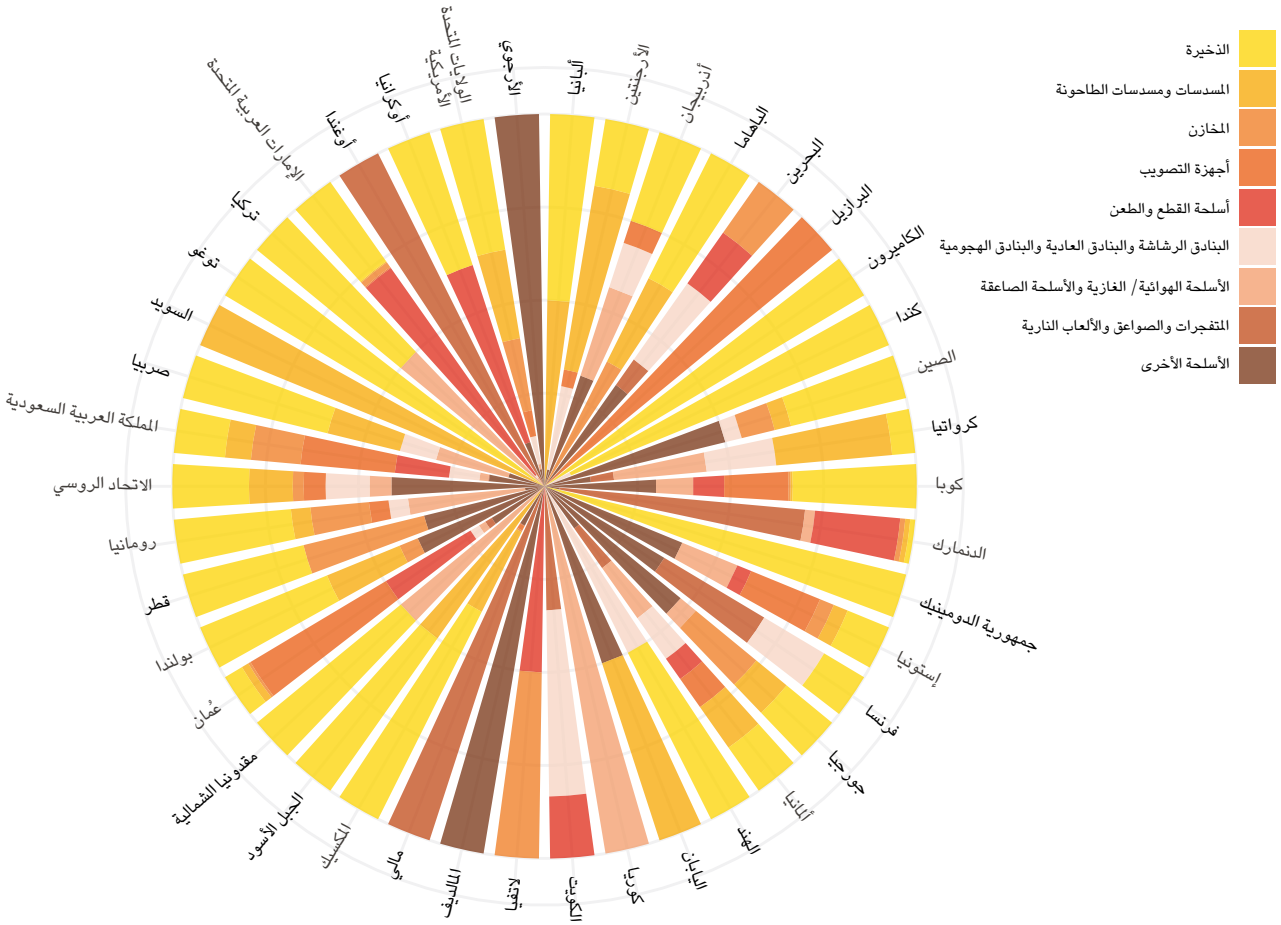

يرصد الشكل 7 تنوع التجارة العالمية غير المشروعة في الأسلحة والذخائر من ناحية البلدان المتضررة وأنواع المواد المتّجر بها. وقد أبلغت تسعة بلدان فقط من بين 43 دولة مبيّنة في الشكل عن ضبطيات في فئة واحدة، وأبلغت كل من هذه البلدان التسع عن 5 مصادرات أو أقل. وفي المقابل أبلغت 25 دولة عن ضبطيات في ثلاث فئات أو أكثر، في حين أبلغت الإمارات وعُمان والمملكة العربية السعودية عن ضبطيات في الفئات التسع جميعها. وأخيراً، البلدان التي أبلغت عن المزيد من المضبوطات سجلتها عموماً في فئات أوسع نطاقاً: أبلغت كل دولة من الدول السبع التي أبلغت عن أكثر من 100 مصادرة على سبيل المثال عن حالات تضمّنت من ست إلى تسع فئات مختلفة.

الصورة ي: الجمارك الأفغانية.

الشكل 8: عدد مصادرات الأسلحة والذخائر وكمياتها مصنّفة حسب الفئة والمنطقة، 2017-2018

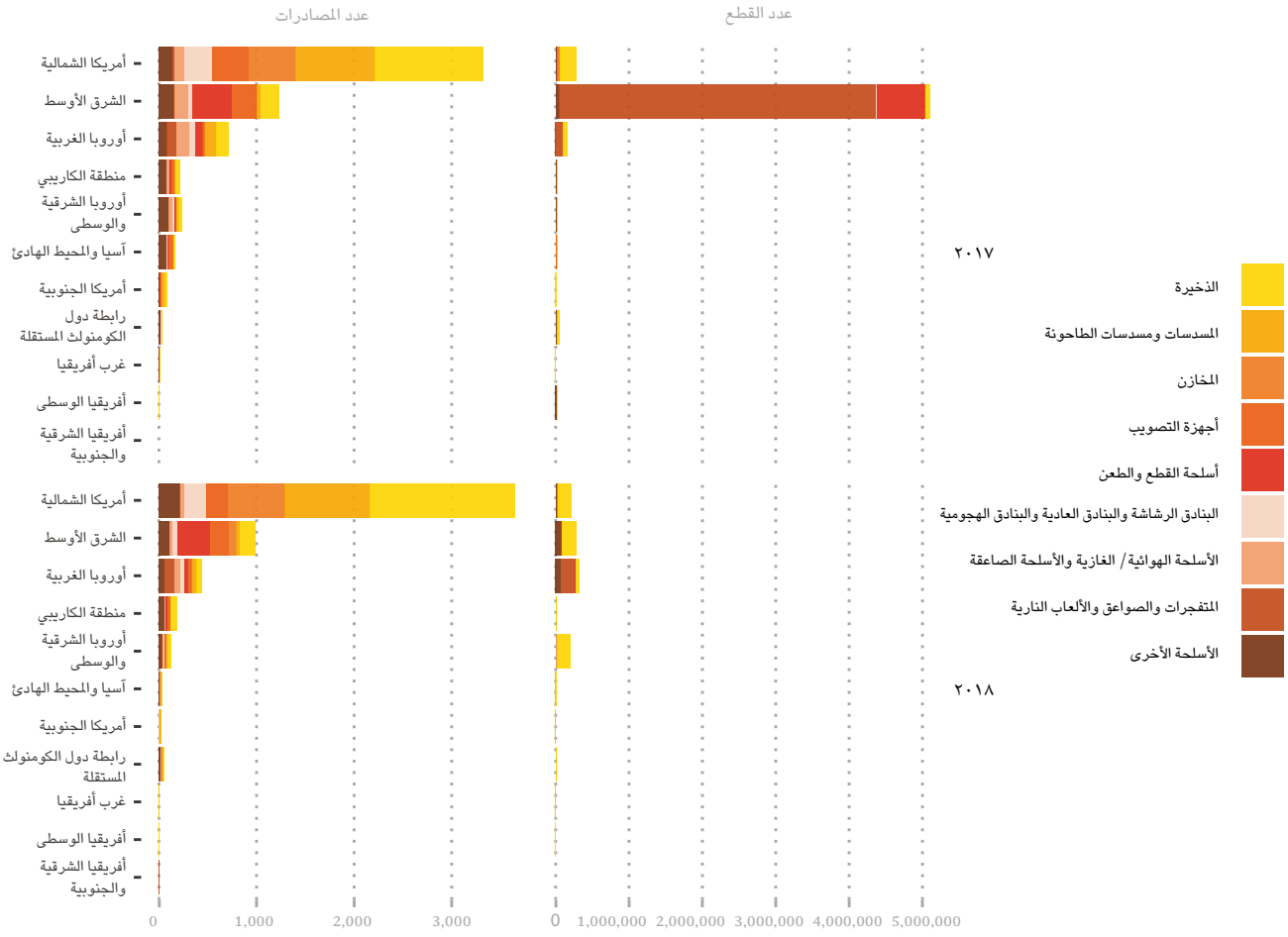

يقارن الشكل 8 عدد المضبوطات وكمية المواد المضبوطة حسب منطقة البلاغ في عامي 2017 و2018، مما يوفر سياقاً جغرافياً إضافياً للظواهر الموضّحة في الشكل 2 والشكل 3. وقد ظهر انخفاض في عام 2018 بنسبة 8.2 ٪ في عدد المضبوطات حول العالم، وكذلك انخفاض بنسبة 81.3 ٪ في عدد المواد المضبوطة. وجاء التوزيع للمضبوطات بحسب المنطقة في عام 2017 مشابهاً عموماً لنظيره في عام 2018. فقد أبلغت دول أميركا الشمالية في كلا العامين عن أكبر عدد من المضبوطات، والتي شكلت ٪55.2 من النسبة الإجمالية في 2017 و٪66.2 من النسبة الإجمالية في 2018. وكانت الذخيرة في كلا العامين أكبر فئة من المضبوطات التي أبلغت عنها دول أميركا الشمالية.

وقد تغير في الوقت نفسه عدد القطع المضبوطة تغيراً كبيراً في عام 2018. فقد أبلغت دول الشرق الأوسط في عام 2017 عن معظم القطع والمواد التي تم الاستيلاء عليها، على الرغم من أن هذه النتيجة اختلّت بسبب عملية ضبط للألعاب النارية وأجهزة المفرقعات النارية من مخبأ ضخم تم الإبلاغ عنه في الكويت كما ظهر أيضاً في الشكل 3. وقد شكّلت هذه المصادرة لوحدها 84.6٪ من المواد التي صادرتها دول الشرق الأوسط في عام 2017.

وقد أبلغت بلدان أوروبا الغربية عن أكبر عدد من المواد المصادرة في عام 2018، تلتها دول في الشرق الأوسط (وهي المنطقة التي شهدت انخفاضاً بنسبة 94.3٪ عن العام السابق)، وأميركا الشمالية، وشرق ووسط أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي. وقد كانت معظم المواد التي صودرت من الذخيرة في الشرق الأوسط وأميركا الشمالية وأوروبا الشرقية والوسطى، بينما كانت معظم المواد المضبوطة في أوروبا الغربية عبارة عن متفجرات وصواعق وألعاب نارية. وأخيراً، صنّفت معظم المواد المضبوطة في منطقة البحر الكاريبي كمواد أخرى.

أبرز النقاط المتعلقة بالأعضاء:
الجمارك الأرمينية تضبط أسلحة مخبأة في وحدات الإمداد بالطاقة

اكتشف الضباط في أيار/مايو 2018 مسدسين وبندقيتين رشاشتين ومخازن في شحنة بريدية قادمة من الولايات المتحدة، نتيجة للأنشطة المشتركة بين الموظفين من جهاز الأمن الوطني ولجنة الإيرادات الحكومية (الجمارك الأرمينية). وقد اكتُشفت الأسلحة والمخازن باستخدام ماسح الأشعة السينية وكانت مخبّأة في وحدات الإمداد بالطاقة.

المصدر: المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخبارية لدول رابطة الكومنولث المستقلة RILO CIS.

ك

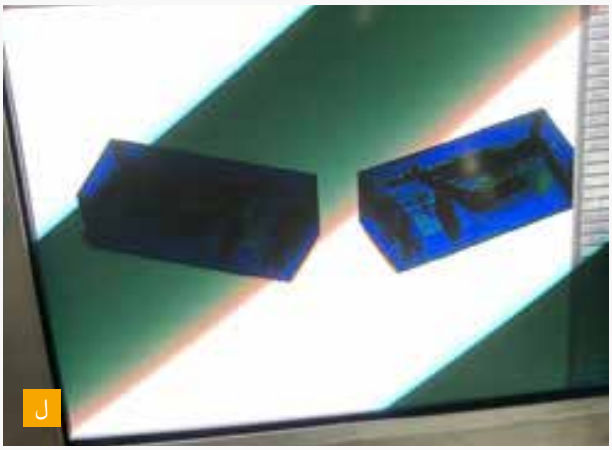
ل

جمارك هونغ كونغ تقيّد التجارة في السلع الاستراتيجية

يدعم نظام مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية في هونغ كونغ نظام ترخيص واسع النطاق تديره إدارة التجارة والصناعة بهونغ كونغ وتنفذه سلطات الجمارك في هونغ كونغ. وقد فحصت جمارك هونغ كونغ، وفي إطار جهودها لتقييد الحركة غير المشروعة للسلع الاستراتيجية في عام 2018 أكثر من 100,000 طردٍ تم استيرادها / تصديرها، وفحصت أكثر من 3500 رخصة استيراد/ تصدير وأجرت ما يقرب من 200 تحقيق قاد إلى محاكمة 59 شخصاً/ شركة مع غرامات بأكثر من 100,000 دولار أميركي.

المصدر: جمارك هونغ كونغ.

م

الصور: ك، ل: RILO CIS.
الصورة م: المصدر: iStockphoto.

الشكل 9: تدفقات الأسلحة والذخائر حسب المنطقة، 2018

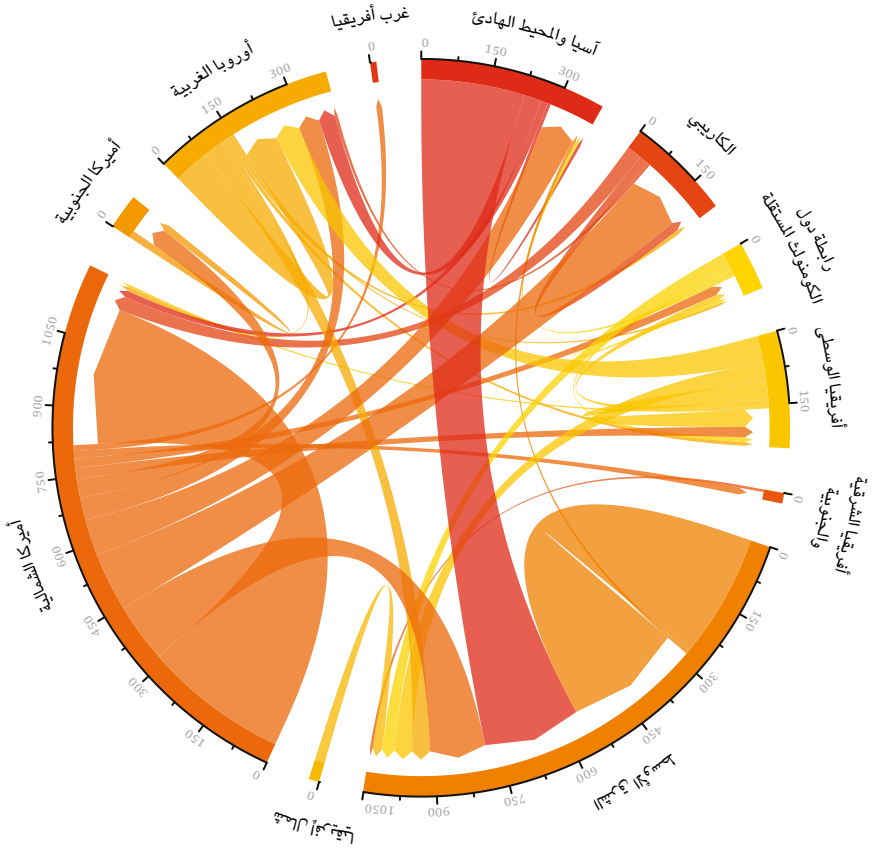

يوضّح الشكل 9 تدفقات الاتجار بالأسلحة والذخيرة المراد تهريبها من وإلى مناطق الإبلاغ وداخلها في عام 2018. وتشير هذه التدفقات إلى نقاط المنشأ المبلغ عنها والوجهة النهائية، بصرف النظر عن المكان الذي تم فيه اعتراض الشحنات. يمثّل هذا الشكل 1,854 شحنة تهريب، وقد تم الحصول على الأرقام من البيانات المتعلقة بعمليات الضبط المبلّغ عنها. كانت تدفقات التهريب المعنية بالأسلحة والذخائر متنوعة المصادر في عام 2018: حيث ظهرت كل منطقة، باستثناء شمال أفريقيا وغرب أفريقيا، بوصفها نقاط مصدر ووجهات نهائية في حالة واحدة على الأقل. وكانت تدفقات الاتجار الداخلية غزيرة أيضاً في عام 2018، لا سيما في المناطق ذات أعلى نسب الإبلاغ في أميركا الشمالية والشرق الأوسط (انظر الشكل 8). وقد كان هناك 317 حالة (38.8 ٪) كمواقع لوجهات داخل أميركا الشمالية، من بين تدفقات الاتجار التي بلغت 817 حالة والتي انطلقت من بلدان في أميركا الشمالية. أما التدفقات ما بين بلدان المنطقة فلا تزال أكثر بروزاً في بلدان الشرق الأوسط، حيث كوّنت 275 من التدفقات الخارجية البالغ عددها 282 (97.5٪).

وفي الوقت الذي تشير فيه هذه البيانات إلى أن معظم المناطق كانت تمثل نقاط المصدر والوجهات النهائية في عام 2018، وبمشاركة التدفقات بين مجموعة متنوعة من المناطق الأخرى، كانت كل منطقة ميالة إلى أن تكون ضمن فئة واحدة أكثر من كونها ضمن الفئة الأخرى. فقد أُدرجت أميركا الشمالية على سبيل المثال كنقطة مصدر في 92.8٪ من تدفقات الاتجار التي ظهرت فيها هذه المنطقة، أما الشرق الأوسط فقد كان على العكس من ذلك الوجهة النهائية لـ 99.1٪ من تدفقات الاتجار التي ظهرت فيها هذه المنطقة.

ويكشف هذا الشكل أيضاً عن علاقات ثنائية مختلفة، فقد كان الشرق الأوسط، على سبيل المثال، الوجهة المرتبطة بأكثر مجموعات المنشأ تنوعاً، ما يمثّل تدفقات الاتجار الواردة من ثماني مناطق متميزة. أما أميركا الشمالية بدورها فقد شكّلت المصدر المرتبط بأكثر مجموعة متنوعة من الوجهات النهائية، ما يمثّل تدفقات الاتجار التي تذهب إلى 10 مناطق جغرافية محددة.

الشكل 10: خريطة شدة المخاطر الخاصة بحالات الاتجار بالأسلحة والذخائر بحسب البلدان، 2018

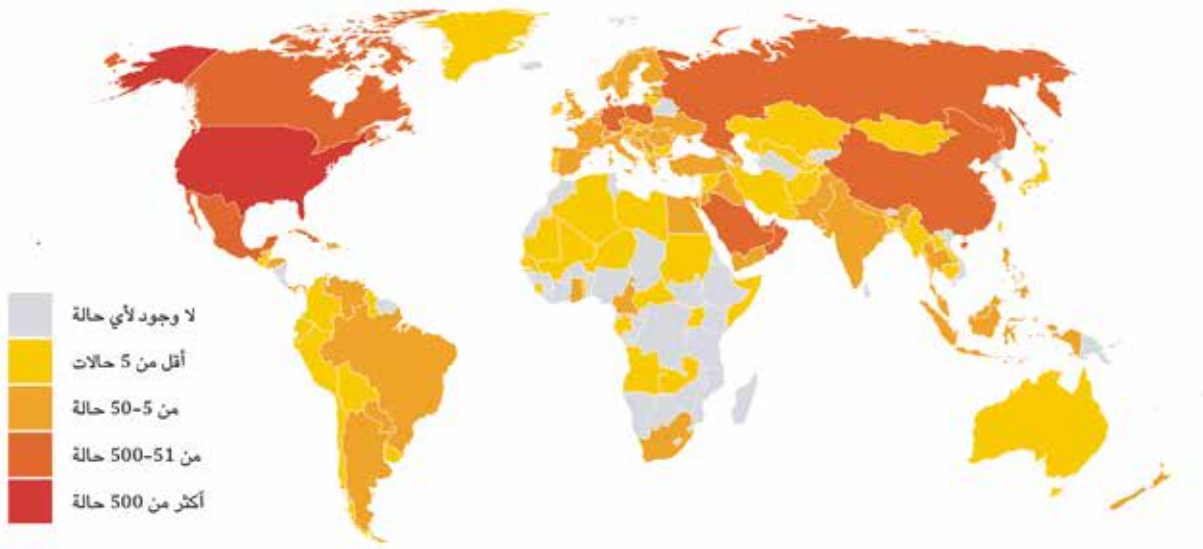

يبيّن الشكل 10 خريطة شدة المخاطر الخاصة بحالات الاتجار بالأسلحة والذخيرة المُبلَغ عنها بحسب البلد في عام 2018. وقد شكّل كل بلد مدرج في الشكل إما مصدراً أو وجهةً أو نقطة عبورٍ واحدة أو أكثر للأسلحة أو شحنات الذخيرة المضبوطة، بصرف النظر عن مكان الضبط أو البلد الذي أبلغ عنها. ويشير الشكل 10، من خلال تفصيل وتصنيف المضبوطات بهذه الطريقة، إلى جميع البلدان التي اكتشفت فيها الأسلحة أو الذخائر أو كان يُتوخّى الاتجار بها في هذه البلدان في 2018. وتجدر الإشارة إلى أنه لم تُظهر أي دولة من دول أميركا الجنوبية أو أي منطقة في أفريقيا في أكثر من خمسين حالة، ربما بسبب التقارير غير المتسقة أو الفجوات في القدرة على إنفاذ الضوابط الجمركية.

وقد ساهمت 129 دولة مختلفة في عام 2018 فيما بلغ مجموعه 5222 حالة اتجار تم الإبلاغ عنها. وكانت أعلى ثلاث دول في الإبلاغ عن هذه الحالات هي: (الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والتي ظهرت في نصف الحالات تقريباً بمعدّل (49.1٪). كما كان الحال في الشكل 9، تشير البيانات المرفوعة في الغالب إلى دور خاص في تهريب الأسلحة والذخائر لبلد ما؛ حيث ظهرت الولايات المتحدة على سبيل المثال كنقطة مصدر خلال 57.6٪ من هذه الفترة، في حين كانت المملكة العربية السعودية دولة وجهة في 94٪ من حالاتها وكانت الإمارات الوجهة النهائية في 83.4٪ من حالاتها.

وكانت الولايات المتحدة والصين أكثر دول المنشأ غزارة في حالات الاتجار بالأسلحة والذخائر، حيث كانت الولايات المتحدة بلد المنشأ في 993 حالة ولعبت الصين الدور نفسه في 96 حالة. وقد ظهرت هذه النتائج على الرغم من الأنماط المتباينة في الإبلاغ من قبل الولايات المتحدة والصين، وفقاً لما هو مبيّن في الشكل 5. وحتى لو لم تقم الصين بنفسها بالإبلاغ عن العديد من الحالات، فإن الإبلاغ المستمر من قبل دول الوجهات يكشف وضع الصين كدولة منشأ للأسلحة والذخائر المهربة.

الشكل 11: حالات وطرق عبور الأسلحة والذخائر حسب الموقع، 2018

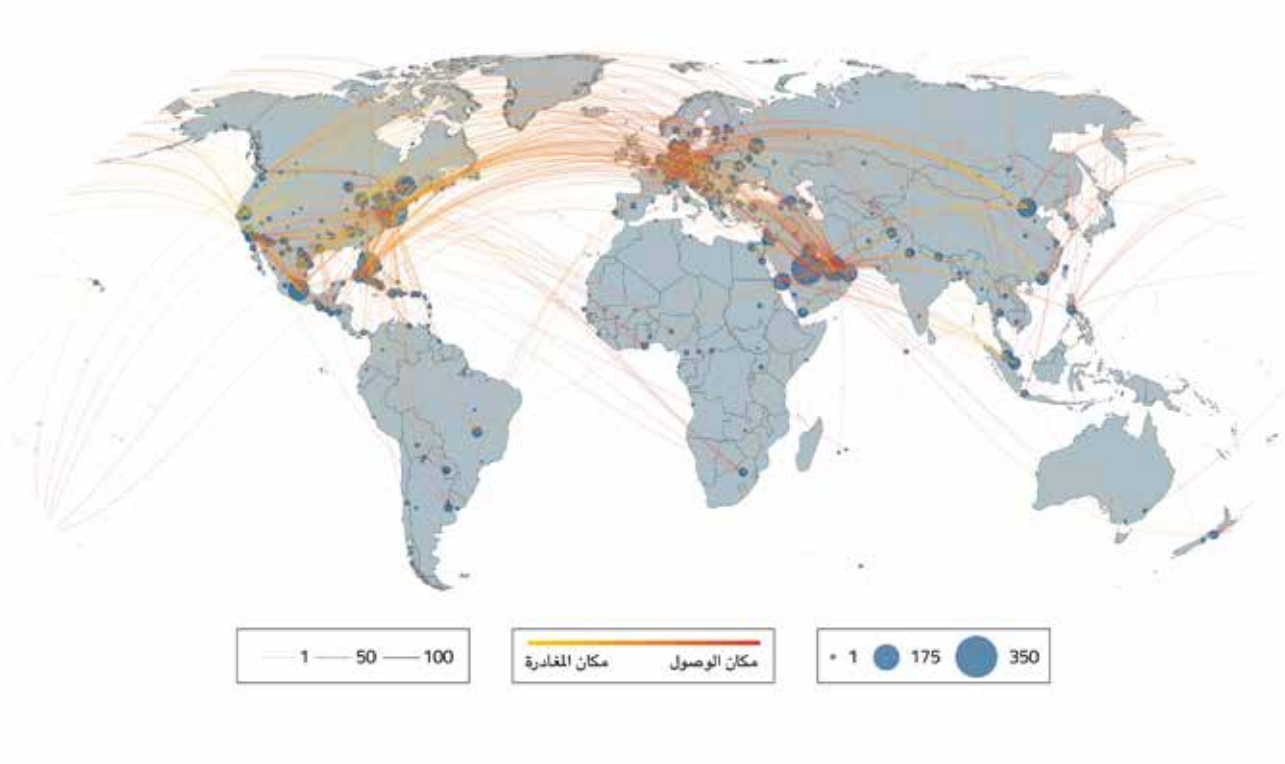

يوضح الشكل 11 تفاصيل التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة، من المصدر إلى الوجهة، لجميع المسارات التي ظهرت في حالة أو أكثر من حالات الاتجار. ويتضمن هذا الشكل تفاصيل على مستوى المدينة، حيث يشير حجم النقطة إلى عدد الحالات التي تنطوي على المصادر أو الوجهات داخل مدينة معينة. ويُستخدم اسم عاصمة الدولة المعنية عندما لا تكشف البيانات عن موقع محدد. وتظهر التدفقات التي تربط النقاط على الخريطة صفراء عند نقاط المنشأ، وتصبح حمراء عند اقترابها من وجهاتها. وكلما كانت الدرجة اللونية الإجمالية للتدفق أكثر قتامة، ظهر مسار الاتجار على نحو مكرر أكثر في بيانات عام 2018. ولا تشير هذه التدفقات بالضرورة إلى محاولات تهريب مكتملة؛ حيث جرى في كثير من الحالات مصادرة المهربات في منطقة المنشأ أو خلال طريق العبور.

ويصوّر الشكل 11 1,049 مساراً فريداً للاتجار بالأسلحة والذخائر التي تتضمن منطقة عبور بين 589 مدينة مختلفة تم التوصل إليها من خلال دراسة 4,584 حالة اتجار. وقد ظهر أكبر عدد من الحالات المبلغ عنها على الطرق من واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة إلى الرياض في المملكة العربية السعودية. ولكن هذا المسار لا يُظهِر مع ذلك نقطة المنشأ الحقيقية، لأنه لم يتم الإبلاغ عن وجود مدينة منشأ داخل الولايات المتحدة في أي حالة من هذه الحالات، بل تضمّنت هذه الحالات بدلاً من ذلك ضبط الذخيرة والمخازن المحظورة أثناء نقلها إلى المملكة العربية السعودية.

وظهرت الطرق التالية الأكثر شيوعاً على النحو التالي: من مدينة الكويت في الكويت، إلى الرياض في المملكة العربية السعودية. ومن سنغافورة إلى جدة في المملكة العربية السعودية؛ ومن أوتاوا في كندا، إلى مدينة بلين في واشنطن (الولايات المتحدة). وقد أُنهيتْ ثمانية من الطرق العشرة الأهم لتهريب الأسلحة والذخيرة المهربة داخل دولة في الشرق الأوسط.

وشكّلت مدينة الرياض، عموماً، الوجهة الأكثر شيوعاً، تليها أبو ظبي وواشنطن العاصمة، بينما ظهرت واشنطن العاصمة وميامي وبكين في الغالب كمدن منشأ. وأخيراً، أظهرت ألمانيا والولايات المتحدة تبايناً كبيراً في هذه البيانات، حيث ظهر في كل دولة 40 نقطة وجهة مميزة أو أكثر داخل حدودها.

٦. البرامج والمشاريع والعمليات

تجارة المواد الاستراتيجية

تم تطوير مشروع إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية (STCE) استجابة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في عام 2004 والذي سعى إلى منع الاتجار غير المشروع وتهريب أسلحة الدمار الشامل، والمكونات المرتبطة بها وكذلك الأسلحة التقليدية. وبعد نجاح أول عملية إنفاذ عالمية لضوابط التجارة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية، أي عملية كوزمو التي جرت في عام 2014؛ أطلقت منظمة الجمارك العالمية عملية إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية العالمية الثانية، وهي عملية كوزمو 2 التي جرت في نيسان/ أبريل 2018. وقد ضمّتْ عملية كوزمو 2 موظفين جمركيين من 114 بلداً للمشاركة في هذه العملية. وخلال العملية التي استمرت أسبوعين، تم تقييم خطر 30,000 شحنة، مما أدى إلى أكثر من 8,000 عملية تفتيش فعلية و18 عملية مصادرة بالإضافة إلى إجراء تسع تحقيقات جنائية.

ن

أبرز النقاط المتعلقة بالأعضاء

الجمارك الباكستانية تزيد من قدرتها على مراقبة السلع الاستراتيجية

تعرّفت سلطات الجمارك الباكستانية لأول مرة على مشروع إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية STCE التابع لمنظمة الجمارك العالمية في حزيران/ يونيو 2016 عندما حضر مسؤول جمركي من باكستان ورشة تأهيل المدرّبين الخاصة بنظام مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية التابع لمنظمة الجمارك العالمية. وقد زادت الجمارك الباكستانية منذ ذلك الحين على نحو كبير من قدرتها على مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية. وبعد التشاور مع وفد منظمة الجمارك العالمية الذي أطلَعَ الإدارة العليا للجمارك في مجلس الإيرادات الاتحادي (FBR) على أفضل الممارسات الدولية لإنشاء الوحدة الوطنية لمكافحة الانتشار (NCPU) لفرض ضوابط تجارة المواد الاستراتيجية على نحو فعال، أصدر مجلس الإيرادات الاتحادي FBR أمراً إدارياً لإنشاء وحدة وطنية لمكافحة الانتشار وخلية للتدريب على مكافحة الانتشار في مرفق التدريب الوطني.

تعدُّ الوحدة الوطنية لمكافحة الانتشار مسؤولة عن إنشاء فرق مكافحة الانتشار في جميع مكاتب الملفات التي تتعامل مع تخليص الصادرات وكذلك تحديث نظام إدارة المخاطر الوطني وتوفر الدعم في اختيار الشركات العاملة في تصدير السلع الاستراتيجية وكذلك تنسيق أنشطة بناء قدرة مشروع إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية STCE. ويمكن أن يمثّل إنشاء باكستان للوحدة الوطنية لمكافحة الانتشار نموذجاً لأعضاء منظمة الجمارك العالمية الآخرين الذين يتطلعون إلى زيادة قدرتهم على فرض ضوابط التجارة الاستراتيجية على نحو فعّال.

المصدر: الجمارك الباكستانية

س

الصورة (ن): وحدة التنسيق العملياتي في المقر الرئيسي لمنظمة الجمارك العالمية الخاص بالعملية كوزمو2.
الصورة (س): الصورة: منظمة الجمارك العالمية.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

تقع غالبية أنشطة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) التي أجرتها منظمة الجمارك العالمية في عام 2018 تحت رعاية مشروع أمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي زوّد البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأنشطة التدريب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك أجهزة الأشعة السينية المحمولة لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة في الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها.

ع

ف

مشروع آسيا والمحيط الهادئ للأمن APSP

واصل مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ (APSP) تقديم الأنشطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كجزء من مبادرات المشروع الخاصة بالأمن، والتي تشمل رفع مستوى الوعي والتدريب على برنامج الدرع العالمي، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنظمة مراقبة المسافرين (API / PNR).

وقد نظّم مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى هذه الأنشطة الإقليمية مؤتمراً للأمن العالمي في مقر منظمة الجمارك العالمية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، حيث ضمّ المؤتمر أكثر من 150 مندوباً يمثّلون أكثر من 75 إدارة عضو ومنظمة دولية إلى بروكسل، لمناقشة التحديات الأمنية المختلفة التي تواجهها إدارات الجمارك بعد مرور ثلاث سنوات على قرار بونتا كانا. وقد ناقش الدكتور كونيو ميكوريا الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية في خطابه الرئيسي الوضع الفريد لإدارات الجمارك بوصفهم منسّقين للتجارة العالمية على الحدود، مما يضعهم في وضع مثالي لمواجهة الإرهابيين الذين يسعون إلى استغلال سلاسل التوريد الدولية والسفر كجزء من أنشطتهم المشينة. وتشمل بعض النتائج الرئيسية للمؤتمر الحاجة إلى إدراج الاستراتيجيات الأمنية في الخطة الاستراتيجية السنوية للجمارك، وإدراج الأمن كأولوية أساسية ضمن اختصاص إدارات الجمارك. وقد سُلّط الضوء أيضاً على أهمية التعاون بين الوكالات والهيئات الحكومية الأخرى المعنيّة بالأمن.

ص

الصورة (ع): التدريب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفلبين. الصورة: الجمارك الفلبينية.
الصورة (ف): جهاز أشعة سينية مرتدة مقدم من مشروع أمن آسيا والمحيط الهادئ APSP تستخدمه الجمارك التايلاندية للكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. الصورة: الجمارك التايلاندية.
الصورة (ص): الصورة منشورة بإذن من أمانة منظمة الجمارك العالمية.

ق

مشروع الأمن في غرب ووسط أفريقيا SPWCA

أطلقت منظمة الجمارك العالمية في نيسان/ أبريل 2018 مشروع الأمن في غرب ووسط أفريقيا (SPWCA)، والذي يساعد أعضاء منظمة الجمارك العالمية في مناطق غرب ووسط أفريقيا على الاستجابة للتحديات الأمنية التي تشكلها العبوات الناسفة من خلال تقديم أنشطة التدريب الخاصة ببرنامج الدرع العالمي PGS في المنطقة. وتهدف أنشطة التدريب الخاصة ببرنامج الدرع العالمي PGS إلى الحد من تهديد العبوات الناسفة من خلال مراقبة حركة السلائف الكيميائية الـ 13 الأكثر استخداماً والمواد الأخرى التي يتم استخدامها لتصنيع العبوات الناسفة. ويساعد هذا المشروع الدول الأعضاء في المنطقة، بالإضافة إلى توفير أنشطة مشروع الدرع العالمي PGS على تحسين قدراتهم التحليلية وإدارة المخاطر من خلال تزويدهم بنظام الشبكة الوطنية لإنفاذ القوانين الجمركية (nCEN). ويعد نظام الشبكة الوطنية لإنفاذ القوانين الجمركية نسخة من نظام شبكة إنفاذ القوانين الجمركية (CEN) لمنظمة الجمارك العالمية والذي يمكّن إدارات الجمارك من جمع وتخزين بيانات الضبط لأغراض تحليلية على المستوى الوطني.

ر

دراسة الحالة ٣. سجن رجل أعمال بريطاني بتهمة التحايل على الحظر الدولي المفروض على الأسلحة والاتجار بالسلع الاستراتيجية

تلقى رجل أعمال من المملكة المتحدة في عام 2018 حكماً بالسجن لمدة عامين ونصف بتهمة الاتجار بالسلع الاستراتيجية. وقد استخدم رجل الأعمال هذا شبكة معقدة من الشركات المسجلة في دول مختلفة لشحن العتاد العسكري، والذي يشمل قطع غيار المقاتلة الروسية من طراز ميغ والمقاتلة الأمريكية إف 4 فانتوم للتحايل على عقوبات اللجنة الدولية المعنية بالرقابة على أسلحة الدمار الشامل.

وكشف محققو هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك أن رجل الأعمال البريطاني قد استخدم شركات يملكها في عدة دول في آسيا والشرق الأوسط لشحن قطع غيار الطائرات العسكرية إلى دولة تخضع للعقوبات بين عامي 2010 و2016. ويعتقد المحققون أنه قد كسب خلال هذه الفترة أكثر من 5 ملايين جنيه إسترليني نتيجة الانخراط في هذه الأنشطة غير المشروعة.

وقد دخل رجل الأعمال البريطاني هذا لأول مرة في نطاق رصدِ محققي هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك HMRC عندما استجوبه موظفو الهيئة بشأن تعاملاته التجارية في آب/ أغسطس 2010 في مطار هيثرو، حيث أخبر المحققين خلال استجوابه أنه لم يكن يتعامل في قطع غيار الطائرات، بل كان يتعامل ببساطة في سلع مثل عربات اليد والنظارات الواقية والقفازات المستخدمة في قطاع البناء والإنشاءات. ثم اتخذ رجل الأعمال البريطاني بعد هذا التواصل مع محققي الهيئة خطوات إضافية لإخفاء أنشطته التجارية غير المشروعة من خلال دمج شركات إضافية في منطقة البحر الكاريبي وأوروبا في عمليات التهريب المعقدة. وأثبتت هذه المحاولات الإضافية للتحايل على الحظر الدولي المفروض على الأسلحة والسلع الاستراتيجية عدم فعاليتها، حيث أدين في نهاية المطاف بتصدير السلع الخاضعة للرقابة العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج عن عمد من قبل محكمة التاج البريطاني.

وقال مدير دائرة التحقيقات ومكافحة الاحتيال في الهيئة: "لقد كانت هذه محاولة مدروسة وخبيثة لتقويض الحظر التجاري الصارم والضوابط المتفق عليها دولياً. لقد عرفوا القواعد ونسجوا خططاً مفصّلة لتجنّب الملاحقة". وتقدّم هذه القضية مثالاً جيداً على مستوى التعقيد الذي يحتاجه المتّجرون للتغلب على الضوابط الحالية للاتجار بالمواد الاستراتيجية والعقوبات الدولية على الأسلحة. وقد وجدت بندقية واحدة على الأقل بدون علامة تجارية وبدون رقم تسلسلي.

المصادر

- الغارديان (2018)، سجن رجل سومرست بتهريب قطع طائرات مقاتلة إلى إيران، متاح على الرابط https://www.theguardian.com/uk-news/2018/ nov/22/som-erset-man-jailed-for-trafficking-fighter-jet-parts-to-iran, آخر دخول في 8 آب/ أغسطس 2019.

[4] http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2018/april/wco-launches-the-security-project-for-west-and-central-africa.aspx

الصورة (ق): الصورة: جمارك أفغانستان.

الصورة (ر): الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية كونيو ميكوريا يخاطب الجمهور عند إطلاق مشروع أمن غرب ووسط أفريقيا SPWCA خلال المؤتمر الثالث والعشرين للمديرين العامين لجمارك منطقة غرب ووسط أفريقيا التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في كوناكري في غينيا (المصدر: موقع منظمة الجمارك العالمية).

دراسة الحالة ٤: تهريب الأسلحة في ليبيا

صادرت الجمارك التركية في أيلول/ سبتمبر 2018 أكثر من 5,500 مسدس هوائي/ غازي بالإضافة إلى أكثر من 160,000 طلقة ذخيرة تم شحنها إلى وجهة مجهولة في ليبيا. وقد كانت هذه العملية واحدة من عدة عمليات ضبط أسلحة كبيرة شهدت تهريب مسدسات وذخيرة تركية إلى ليبيا. وقد جاءت هذه المصادرة بعد أشهر قليلة فقط من موافقة الأمم المتحدة على تمديد حظر الأسلحة المفروض على ليبيا منذ آذار/ مارس 2011 بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1970 الذي دعا الدول الأعضاء إلى "منع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره". (S / RES / 1970 (2011)).

وتمثل عملية الضبط هذه دراسة حالة مثيرة للاهتمام لعدة أسباب. أولاً، توضح هذه العملية فعالية الأمن وقرارات المجلس في منع الدول من السماح بنقل الأسلحة على نطاق واسع والتي يمكن استخدامها لتأجيج الصراعات داخل البلد. ثانياً، تلفتُ هذه العملية الانتباه إلى الخطر الناشئ عن عمليات تعديل الأسلحة والتي تمكّن الأسلحة الهوائية / الأسلحة الخلّبية غير المؤذية نسبياً من إطلاق الذخيرة الحية. ويقدّم صغار التجار المجرمين أسلحة تركية مقلّدة عالية الجودة، لذلك سعتْ مجموعات من عصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين إلى الحصول على الأسلحة المقلدة مثل تلك التي تم ضبطها في هذه الحالة والتي كانت مناسبة للتعديل.

المصادر

- دراسة استقصائية حول الأسلحة الصغيرة (2018)، (من الأسلحة القانونية إلى الأسلحة الفتاكة -الأسلحة النارية المحوّلة في أوروبا)، متاحة على الرابط: http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/U-Reports/SAS-Report-Europe-Conversion.pdf، آخر دخول في 8 آب/ أغسطس 2019.

ش

الصورة (ش): المصدر: الجمارك التركية.

الصورة (ت): المصدر: iStockphoto.

شكر وتقدير

الناشر

منظمة الجمارك العالمية

Rue du Marché 30 B-1210 Brussels Belgium

الهاتف: 32+ (0) 2 209 92 62

الفاكس: 32+ (0) 2 209 92 11

communication@wcoomd.org

www.wcoomd.org

تاريخ النشر: ديسمبر 2019

الحقوق والأذونات:

حقوق النشر © منظمة الجمارك العالمية

كل الحقوق محفوظة. يجب توجيه الطلبات والاستفسارات المتعلقة بحقوق الترجمة والطبع والتعديل إلى Copyright@wcoomd.org

الترجمة إلى العربية: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

المترجم: إبراهيم قعدوني (ikadouni@inarabic.co.uk)

تنسيق الترجمة: لبنى علام (lubna.allam@smallarmssurvey.org)

المخطط: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)

تاريخ الترجمة: مايو 2019

تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (EU-LAS)، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم 2018/1789 بتاريخ 19 نوفمبر2018).

EUROPEAN UNION

WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES

small arms survey

INTERPOL